خمول القطاعات يمدد حالة انكماش اقتصاد تونس في 2021

التجاذبات السياسية والإضرابات تعطل النمو

حملت مخاوف الخبراء بتونس من احتمال تعرض اقتصاد البلاد إلى انهيار، في حال دخلت قطاعات إستراتيجية وحيوية في ركود أعمق، في طياتها الكثير من علامات التشاؤم خاصة مع استمرار التجاذبات السياسية وعدم التركيز على الخروج من هذا الوضع الكارثي سريعا.

تونس - يبدو أن توقعات الحكومة التونسية بتسجيل نمو في 2021، بعد انكماش في 2020، لن تتحقق من وجهة نظر خبراء اقتصاد محليين، مع قرب انتهاء النصف الأول من العام، دون وجود مؤشرات لافتة على النمو.

وتوقعت الحكومة التونسية خلال وقت سابق من العام الجاري تسجيل نمو نسبته 3.9 في المئة في 2021 فيما يتوقع صندوق النقد الدولي نموا بحوالي 3.2 في المئة لتونس، مقابل انكماش بنحو 8.8 في المئة عام 2020.

رضا الشكندالي

تونس غير قادرة على سداد ديونها وتصنيف فيتش سيؤكد ذلك

وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المئة على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2021، مع استمرار الضغوط الناتجة عن جائحة كورونا وبطء عمليات التلقيح محليا واستمرار إغلاق مرافق حيوية.

ويأتي الانكماش بالتزامن مع تعطل قطاعات رئيسية في البلاد، أبرزها السياحة التي دخلت العام الثاني من التوقف، مع استمرار المخاطر الصحية حول العالم، بينما تباطأت قطاعات أخرى مثل الإنشاءات والخدمات.

وأكد رضا الشكندالي، أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية، أن نسبة النمو الاقتصادي المسجلة في الربع الأول من العام الحالي لم تسجلها البلاد منذ الاستقلال.

ونسبت وكالة الأناضول إلى الشكندالي قوله إن "النسبة المتوقع تحقيقها في كامل 2021 والمقدرة بنحو 3.9 في المئة من المستحيل تحقيقها".

وفسر تشاؤمه بأنه منذ سنوات يبدأ الاقتصاد التونسي في الربع الأول بنسبة نمو معتبرة وغالبا ما تكون هي الأعلى.

وأوضح أن القطاع الزراعي سجل نسبة انكماش بحوالي 6.7 في المئة في الربع الأول، وهي المرة الأولى منذ 5 سنوات، وأيضا توقف القطاع السياحي، وانهارت الصناعة"، لافتا إلى أن كل المؤشرات الاقتصادية سيئة.

وقال أستاذ الاقتصاد "في الحقيقة وبسبب الأزمات الناجمة عن فايروس كورونا، تونس أصبحت غير قادرة على سداد ديونها.. تصنيف وكالة فيتش سيؤكد هذه الوضعية".

وفي فبراير الماضي أجرت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية آخر مراجعة للوضع الائتماني لتونس، وخفضت تصنيف البلاد من بي 2 إلى بي 3، مع الحفاظ على نظرة مستقبلية سلبية.

وقال مروان العباسي، محافظ البنك المركزي التونسي أمام البرلمان، الجمعة إنه من المتوقع أن تجري وكالة فيتش مراجعتها الأولى لتصنيف تونس في نهاية يونيو المقبل.

وأكد الشكندالي أنه إذا تواصلت نفس السياسات والمقاربات فإن الوضع الاقتصادي لن يتغير، لافتا إلى أن الخطاب بقي هو نفسه بعد الثورة.

وأضاف "3 في المئة نسبة نمو مستحيل تحقيقها حتى لو أقرضنا صندوق النقد، حيث أن القرض لن يتجاوز 3 مليارات دولار على ثلاث سنوات وحاجاتنا أكثر من ذلك بكثير".

ومنذ 18 مايو الجاري بدأت تونس مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف حصولها على قرض جديد، مقابل تقديمها برنامجا اقتصاديا يتضمن إصلاحات أساسية من بينها إلغاء الدعم وتقليص كتلة الأجور.

وتقدر حاجة تونس إلى التمويلات بنحو 18.5 مليار دينار (6.72 مليار دولار) متوقعة في ميزانية 2021، ويمكن أن تصل إلى 22.5 مليار دينار (8.18 مليار دولار)، نتيجة عدة عوامل من بينها ارتفاع سعر البترول.

واعتبر محمد الصادق جبنون، الاستشاري في الاستثمار والناطق الرسمي باسم حزب قلب تونس، أن التوقعات الاقتصادية الأولية خاطئة.

وأوضح أن تحقيق نمو إيجابي غير ممكن حاليا، نتيجة توقف محركات الإنتاج وتفاقم العجز في الميزانية واستئثار الدولة بالتمويل وارتفاع سعر البترول.

وقال إن "الوضع اليوم يتطلّب خطة اقتصادية عاجلة تقوم على الإنقاذ الاقتصادي، وتفعيل محركات الإنتاج وقبل ذلك الترفيع في نسب التلقيح ضد فايروس كورونا التي ما زالت ضعيفة للغاية".

وأضاف أن "نسبة النمو في العام الحالي ستكون سلبية أو بالكاد في حدود انكماش 2 في المئة"، بينما قال رضا قويعة أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية إنه من الصعب تسجيل نمو إيجابي في العام الحالي.

ولفت إلى أنه في الربع الأول من العام الجاري كان من المنتظر تسجيل نمو إيجابي بنحو 2.8 في المئة لكن نسبة النمو كانت سلبية.

وأكد أن العديد من التجاذبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الإضرابات) تقف عائقا أمام تسجيل نمو إيجابي.

التفتيش يعرض البضائع للتلف والكسر

أوساط الأعمال الأردنية تضغط لإصلاح معايير تجارة الترانزيت

مطالب بتقليص الرسوم لتحفيز المبادلات في المعابر

رمت الأوساط التجارية الأردنية بكل ثقلها على الحكومة من أجل تعجيل إصلاح معايير المبادلات التجارية والإسراع في إزالة كافة العراقيل التي تقف عائقا أمامها ولاسيما في ما يتعلق بتجارة الترانزيت، لتسهيل عبور البضائع باتجاه أسواق المنطقة، وبالتالي تحقيق عوائد أكبر لخزينة الدولة.

عمان - دعت فعاليات اقتصادية إلى إزالة أي عراقيل تواجه حركة تجارة الترانزيت المارة عبر أراضي المملكة، باعتبارها شريانا مهما للاقتصاد المحلي.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) لعدد منها قولها إن "تجارة الترانزيت عبر الأردن تواجه عقبات عديدة يتعلق أبرزها بالمعاينة وإجراءات التفتيش، علاوة على الرسوم المرتفعة التي تدفعها الشاحنات السورية المتجهة إلى العراق ودول الخليج"، مطالبة بمراجعة شاملة لأداء منظومة النقل خاصة الخدمات اللوجستية ورسوم النقل بالعبور.

وحسب التقرير السنوي للجمارك الأردنية، بلغ عدد بيانات النقل بالعبور "الترانزيت" المسجلة العام الماضي ما يقارب 170 ألف بيان مقارنة مع 201 ألف خلال عام 2019، بانخفاض مقداره 15.5 في المئة.

وقال رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي إن "تجارة الترانزيت تعاني من عقبات في مختلف المنافذ الحدودية خاصة على الحدود الأردنية السورية"، مبينا أن الرسوم التي يفرضها الأردن مرتفعة جدا على الشاحنات السورية المارة بطريق الترانزيت عبر مركز جمرك جابر، وهي ثلاثة أمثال الرسوم التي تفرضها السلطات السورية، عدا عن تعرض البضائع في بعض الأحيان أثناء التفريغ إلى الكسر والتلف.

وخلال الأزمة السورية تراجعت حركة التبادل التجاري تدريجيا بين الجارين إلى مستويات قياسية بلغت حدود التوقف النهائي بعد أن كانت تصل إلى 615 مليون دولار سنويا في عام 2010.

وتسعى عمان لإنعاش الاقتصاد المتدهور عبر الاستفادة من المنفذ الحدودي الرئيسي مع جارتها التي تعيش أزمة منذ عام 2011، لكن لا يزال الكثير من المطبات أمام الجانبين قبل بلوغهما الهدف.

وقبل الحرب في سوريا كان المركز الحدودي الأردني يضم حوالي 172 مكتبا لخلاص البضائع ويعمل فيه قرابة 600 موظف وتمر عبره نحو 5 آلاف شاحنة يوميا.

وعزا الكباريتي "ارتفاع الرسوم إلى فرض السلطات السورية رسوما جمركية على الشاحنات من دون استثناء الشاحنات الأردنية، وسرت الرسوم على الشاحنات الأردنية بعد إعادة افتتاح الحدود بين البلدين أواخر العام 2018، رغم إبرام البلدين اتفاقيات ومذكرات تفاهم تحدد الرسوم الجمركية بين البلدين عامي 2009 و2011".

وأوضح أن الأردن التزم ببنود الاتفاقيات التي وقعها مع الجانب السوري، لكن بعد عام تقريبا قررت الحكومة استيفاء رسوم على الشاحنات السورية أسوة بالقرار السوري، بعيد احتجاج الناقلين الأردنيين على الرسوم السورية.

ولفت الكباريتي إلى أن "الإجراءات التي طبقت في منفذي جابر ونصيب رفعت الكلفة على الشاحنات الأردنية والسورية، ما يؤكد ضرورة زيادة التنسيق بين الجانبين، ودراسة تخفيض الرسوم لإعادة تدفق البضائع الأردنية والسورية كما كانت عليه قبل الإغلاق".

وبيّن أن حجم التجارة البينية والترانزيت كان كبيرا بين البلدين، إذ زادت أعداد شاحنات الترانزيت عن 700 شاحنة يوميا، لكنها تراجعت بعد فرض الرسوم الجديدة من كلا الطرفين إلى أقل من 100 شاحنة يوميا.

وأعرب الكباريتي عن أمله بعودة العمل بالاتفاقيات الأردنية السورية التي تنظم حركة التبادل التجاري بين البلدين وإعادة التبادل التجاري إلى مستوياته السابقة بعد تراجع حجم البضائع إلى 90 في المئة.

وقال نائب رئيس غرفة تجارة عمان نبيل الخطيب إن "المنافذ الحدودية مع دول الجوار هي رئة الاقتصاد الأردني"، مؤكدا أهمية اتخاذ إجراءات تزيل العقبات أمام تجارة الترانزيت، وإجراء مراجعة شاملة لأداء منظومة النقل خاصة الخدمات اللوجستية ورسوم النقل بالعبور، ووضع خطة عمل تستند إلى إجراءات آنية ومتوسطة وبعيدة المدى عبر الاستثمار الأمثل لموقع الأردن الجغرافي، وتعزيز دوره في تجارة الترانزيت.

حركة الترانزيت في الأردن

- **700** شاحنة: كانت تمر يوميا عبر المنافذ
- **100** شاحنة: فقط تمر حاليا بسبب رفع الرسوم
- **90** في المئة: نسبة تراجع حجم البضائع

وأضاف "نحن خسرنا تجارة الترانزيت في بعض المواقع نتيجة معاملة بضائع الترانزيت معاملة البضائع الواردة إلى المملكة من حيث الرسوم والعوائد المرتفعة، ما دفع بعض التجار إلى العزوف عن استخدامها".

وأكد الخطيب ضرورة التواصل مع وزارات وهيئات النقل في الدول المجاورة، وعقد الاجتماعات الثنائية بهدف خدمة المصالح المشتركة، وإلغاء القرارات الصادرة بمنع دخول الشاحنات العربية التي صدرت مع بداية جائحة فايروس كورونا، والسماح للشاحنات العربية بالدخول والوصول إلى مقاصدها، وفقا لاتفاقيات النقل الثنائية، وضمن مبدأ المعاملة بالمثل، ووقف العمل بنظام النقل التبادلي (باك تو باك).

واقترح إعادة فتح ملف السلع المطلوب إعفاؤها مع العراق لدى وزارة الصناعة والتجارة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وإعادة دراسة خارطة الإجراءات لسلسلة الإمداد والتزويد ومتابعة نتائج عملها، مؤكدا أهمية التشاور مع الشركاء من القطاع الخاص للخروج بقرارات تلبي طموحات المستثمرين، وتنعكس إيجابا على البيئة الاستثمارية للأردن في تجارة الترانزيت.

نائل الكباريتي

تجارة الترانزيت تعاني من عقبات في مختلف المنافذ الحدودية

وحذر الخطيب من أن العديد من دول المنطقة تسعى لافتتاح منافذ حدودية جديدة، ما ينعكس سلبا على تجارة الترانزيت عبر الأراضي الأردنية، ويؤدي بالمحصلة إلى عزوف الشاحنات السورية عن المرور عبر الأردن نتيجة التكاليف الباهظة التي تدفعها الشاحنات السورية.

وكان الأردن قبل الحرب في سوريا يصدر عبر الحدود مع سوريا بضائع محلية الصنع إلى تركيا ولبنان وأوروبا ويستورد بضائع سورية من تلك الدول، فضلا عن حركة السياحة بين البلدين.

وطيلة الأشهر الماضية ركزت جهود البلدين من خلال ملتقيات بين وفود رفيعة المستوى على معالجة العقبات التي تعرقل حركة الترانزيت والتجارية بينهما في مسعى تحفيز اقتصاد البلدين.

ويقول خبراء إن طموحات عمّان ودمشق تلتقي في نقطة محورية تتعلق بتعزيز التعاون التجاري والاستثماري للخروج من الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها البلدان منذ سنوات.

وتجارة الترانزيت هي إعادة تصدير السلع المستوردة، حيث يتم بعد إيداع البضائع مؤقتا بالمعابر إدخال بعض عمليات التصنيع عليها أو تغليفها أو تعبئتها ثم تصديرها دون توظيف رسوم جمركية إضافية.

وتراهن الأوساط التجارية الأردنية والسورية بكل ثقلها على السلطات ببلديهما من أجل تعجيل إصلاح معايير المبادلات التجارية وخاصة في ما يتعلق بتجارة الترانزيت.

ويقول خبراء إن طموحات عمّان ودمشق تلتقي في نقطة محورية تتعلق بتعزيز التعاون التجاري والاستثماري للخروج من الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها البلدان منذ سنوات.

وطالب مجلس إدارة غرفة تجارة عمّان الشهر الماضي بالعمل على إلغاء قيود التوريد واعتماد خطة لتطوير الخدمات اللوجستية في المنافذ الحدودية وتوسيع دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية.

التحويلات المالية للمغتربين طوق نجاة للأسر في لبنان

بيروت - لجأ لبنانيون إلى الاعتماد على التحويلات من الأقارب في الخارج للبقاء على قيد الحياة وسط أزمة اقتصادية قاسية لم يعد معها الراتب الشهري كافيا لتلبية حاجيات الحياة بالتزامن مع فرض المصارف لقيود على سحب الودائع بالليرة وإيقاف السحب بالدولار.

اعتمد رياض حكمت (33 عاما) الموظف في مصرف لبناني بشكل أساسي على راتبه البالغ مليونين ونصف المليون ليرة لبنانية لدفع الرسوم المدرسية لابنه واحتياجات أسرته اليومية.

لكن وعندما انهارت العملة المحلية منذ أكثر من عام وانخفضت قيمة الرواتب بنسبة تزيد عن 80 في المئة، أصبح حكمت في حاجة ماسة إلى مساعدة مالية لإعالة أسرته.

ولحسن حظه، يعتبر حكمت من بين العديد من اللبنانيين الذين يمكنهم الاعتماد على أحد أفراد أسرته الذي يعمل في السعودية ويحول إليه مالا لمساعدته في الأوقات الصعبة الحالية.

ونسبت وكالة شينخوا لحكمت قوله "كان أخي يحوّل لحسابي 400 دولار أميركي شهريا مما يحدث فرقا كبيرا بالنسبة لي، ولولا ذلك لما تمكنت من إبقاء طفلي في المدرسة".

اللبنانيون يعتمدون على الأقارب العاملين في الخارج بعدما فرضت المصارف قيودا على سحب الودائع

ويمر لبنان بأزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة وسط نقص في الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي، مما أدى إلى انهيار العملة المحلية بالتوازي مع ارتفاع التضخم وفقدان الآلاف من الوظائف بسبب الأزمة الاقتصادية في البلاد وبسبب تفشي فايروس كورونا الجديد.

وقالت شادية مولوي التي كانت تعمل في شركة لبيع أجهزة كمبيوتر إنها فقدت وظيفتها حيث قامت الشركة بتسريح العشرات من الموظفين في العام الماضي بسبب تقلص عملياتها.

وذكرت أن شقيقتها المقيمة في كندا قامت بإنقاذها بتحويل 300 دولار أميركي لها شهريا.

وأضافت شادية التي يعمل زوجها كموظف توصيل في سوبر ماركت "لقد أنقذت أختي عائلتي من الجوع".

وقد أصبح اللبنانيون يعتمدون بشكل متزايد على أفراد الأسرة العاملين في دول أجنبية بعدما فرضت المصارف المحلية قيودا على سحب الودائع بالليرة اللبنانية بينما أوقفت تماما السحب بالدولار الأميركي.

بدوره، قال إسماعيل "لسوء الحظ فقدت مدخراتي البالغة 35 ألف دولار أميركي في المصرف، لكن أختي تساعدني بمبلغ يتراوح بين 400 و500 دولار أميركي شهريا لكي أتمكن من دفع مصاريفي الشهرية".

وقال رئيس قسم البحوث والتحليلات الاقتصادية في مجموعة (بنك بيبلوس) نسيب غبريل إن تحويلات اللبنانيين العاملين والمقيمين في الخارج تأتي لإنقاذ الآلاف من العائلات في لبنان.

وأشار إلى أن الظروف المعيشية في البلاد ستتدهور أكثر بحلول نهاية شهر مايو، حيث يخطط المصرف المركزي لرفع الدعم عن المنتجات الغذائية والأدوية والوقود مما سيرفع الأسعار ويغرق المزيد من الناس في الفقر.

وكان حاكم المصرف المركزي طالب الحكومة في 14 أبريل الماضي في ظل تناقص موجوداته من العملات الأجنبية برفع الدعم حيث لم يتبق لديه سوى 16.88 مليار دولار تشكل 15 في المئة من أموال المودعين في المصارف التجارية.

وكانت وزارة المالية بدورها أعلنت في وقت سابق أن مخصصات تمويل واردات السلع الأساسية ستنفذ بحلول نهاية مايو الجاري.

وضع قاس